خلاصات
تعليمية

مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم
لـلأداء التـعليـمي المتـمـيـز
Hamdan Bin Rashid Al Maktoum Foundation
for Distinguished Academic Performance

عام التسامح
YEAR OF TOLERANCE

تعليم متميز: التعلُّم من النماذج الدولية للتميُّز والابتكار

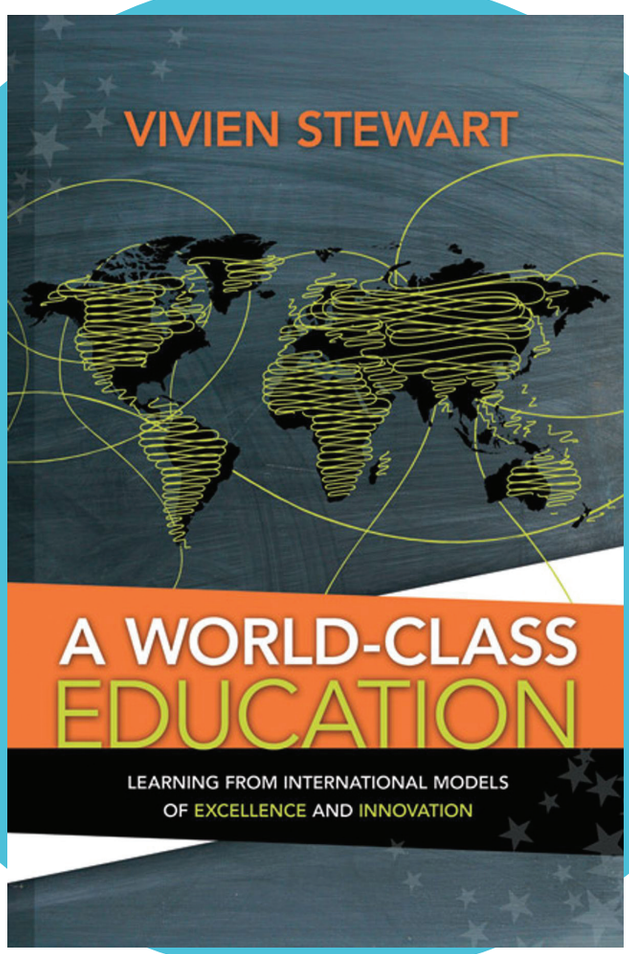

طبعة فبراير 2012

بقلم
فيفيان ستيوارت

العدد
9
مارس 2019

يُعد كتاب «تعليم متميز: التعلم من النماذج الدولية للتميز والابتكار» للكاتبة فيفيان ستيوارت، من الكتب الرائعة في مجال المقارنات الدولية في تطوير التعليم، ويُعبِّر عن رؤية متميزة في دعم صناع ومتخذي القرار التعليمي لا سيما أن المستجدات التي نتجت عن التغيرات السريعة والهائلة في المشهد العالمي وبخاصةٍ من الناحية التكنولوجية أدت إلى ظهور وبروز تحديات جمة أمام صناع التعليم على مستوى جميع الدول أمام استحقاقات تتعاظم يوماً بعد يوم، وهو ما استوعبته دولة الإمارات العربية المتحد مبكرًا، حيث قطعت شوطًا هائلًا في مجال التعليم، وسر تميُّز هذا الكتاب هو التركيز على المعايير العالمية وفكرة العالم المترابط وأثرها في التعليم، بالإضافة إلى إطلالة على بعض التجارب العالمية في هذا المجال، والتشديد على أهمية تحضير أطفالنا وشبابنا للمستقبل وما سيشهده من تطوُّر في قطاع التعليم.

يبرز هذا الكتاب أيضًا أهمية اقتصاد المعرفة، الذي وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة أسسًا ممنهجة للتحول إليه بخطوات سريعة ومتلاحقة، فجاء ضمن اهتمامات وثيقة الخمسين، وضمن رؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى أن يكون التعليم هو الطريق الأمثل للوصول إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار والبحث والإبداع، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، وتحفيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطوِّر بيئة الأعمال ويعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات.

والمؤكد أن هذا الكتاب وغيره من المؤلفات التعليمية التي تركِّز على التخطيط للمستقبل وتُعنى بمصطلحات مثل اقتصاد المعرفة والمواطنة العالمية والعالم المترابط، تعزِّز الجهود الإماراتية غير المسبوقة نحو تشكيل المستقبل، وفق منظومة تعليمية متطوِّرة تتكئ على منظومة قيمية ثابتة تصون الأصالة وتحقق الريادة بين الأمم.

الدكتور جمال المهيري
الأمين العام

مقدمة

يشهد العالم موجة من التغييرات الهائلة والسريعة في نفس الوقت، ولا شك أن هناك عوامل كثيرة، مثل الإيقاع المتسارع للعولمة على مدى الأعوام العشرين الماضية، إضافةً إلى التغييرات التكنولوجية العميقة والنهضة الآسيوية وتسارع وتيرة الاكتشافات العلمية، قد أدت إلى بلورة طريقة جديدة للحياة. فالشركات تنتج البضائع وتقدم الخدمات على مدار الساعة في جميع أنحاء العالم، وتسافر الأفكار والأحداث عبر الإنترنت في ثوانٍ، ومن المفارقات التي أصبحت حقيقة واقعة أن العالم أصبح أكثر ارتباطًا من حيث التأثيرات وتداعياتها، فالأزمة المالية في الولايات المتحدة تؤثر في قدرة المزارعين في إفريقيا على اقتراض الأموال للحصول على البذور، وقد يؤثر تلوث الهواء في الصين على المناخ في لوس أنجلوس، وإذا ما نظرنا إلى كل ذلك سندرك أن العالم الذي يعيش فيه طلاب اليوم يختلف اختلافًا جوهريًّا عن ذلك الذي نشأنا فيه، وهذا ما يحتِّم على المؤسسات التعليمية أن تعد الطلاب لمستقبل تتطلَّب فيه فرص النجاح القدرة على التنافس والتعاون على نطاق عالمي.

أهمية الأنظمة التعليمية المتميزة

زاد الطلب على المهارات العالية نتيجة تعدُّد الاتجاهات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية، بينما زادت المنافسة على الوظائف الجيدة، في ظل أوضاع مهَّدت لتصاعد التنافس على وظائف الدخل المرتفع التي تتطلَّب مهارات عالية في الواقع، ولا يمكن في هذه الحالة أن تحافظ الأجيال القادمة على المستوى المعيشي المطلوب دون تطبيق أنظمة تعليمية متميزة. ففي عالمنا المترابط لا يتنافس طلاب أي مدينة في دولة ما، مع طلاب المدن المجاورة في الدولة نفسها، وإنما بطلاب مدن في دول أخرى، وبناءً على ذلك يتحتَّم علينا أن نمنح طلابنا فرصة إدراك ما يحدث في جميع أنحاء العالم، ولا يمكننا أن نمنحهم تعليمًا أقل جودة مما تقدمه الدول الأخرى، ومثلما تحتاج الشركات أن تعرف ما يحدث في الدول الأخرى إذا كانت تأمل في تحقيق النجاح، فإننا كمعلمين نحتاج إلى فهم الاتجاهات العالمية في مجال التعليم من أجل إنشاء مدارس لتجهيز طلابنا لعالم الغد، وتحديات المستقبل.

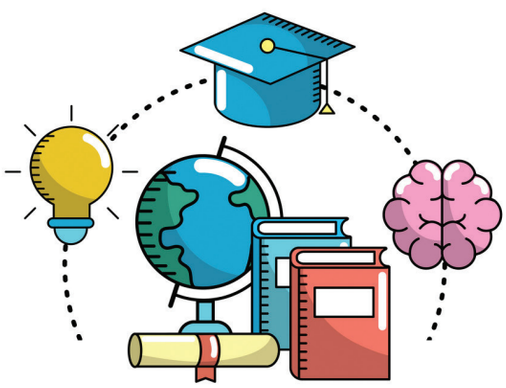

الاستفادة من تجارب دول أخرى في مجال التعليم:

تسعى جميع الأنظمة التعليمية على مستوى العالم لاتخاذ التدابير المناسبة لمواكبة وتيرة التغيير السريع، وبالتأكيد لا تأتي النجاحات في هذا المجال عن طريق الصدفة، بل تكون نتاجًا لاختيار السياسات التعليمية بعناية وتنفيذها بفاعلية، وقد يرى البعض أن مساحة دولة ما ومكانتها تؤثران في تقييم التجارب التعليمية، لكن هذا ليس صحيحًا لأن تقييم التجربة يجب أن يرتكز على مدى نجاحها وكونها نموذجًا لأنظمة التعليم الحكومية. بالإضافة إلى ذلك نستطيع التعلُّم من الدول التي تقدَّمت بخطوات سريعة في مجال التعليم، مثل الهند والصين، فبينما يغيِّر القادة سياسات وممارسات معيَّنة، سواء في العلوم والرياضيات، أم في التدريس وتطوير المهارات القيادية، فهم في الوقت نفسه يقارنون على نحو روتيني أساليب دولهم بأفضل الأبحاث والممارسات في جميع أنحاء العالم. وأصبحت هذه الاستراتيجية المعروفة باسم «القياس الدولي»، أداة حاسمة للحكومات والمعلمين في إطار السعي إلى تطوير أنظمة تعليمية عالمية.

القياس الدولي أداة للتحسين:

إذا أغفلنا أن القياس الدولي جديد نسبيًّا في مجال التعليم، وأنه لم يتم بعد إجراء أي قياس شامل لتجارب وأوضاع دول عديدة في مجال التعليم إضافة إلى كثيرٍ من القضايا التعليمية، فلا يستطيع العاملون في القطاع التعليمي أن ينعزلوا عن التجارب التعليمية الأخرى ولا يمكن قياس ما نقدمه من منظور محلي، وذلك لاعتبارات عديدة حول العولمة وترابط العالم والمعطيات التكنولوجية التي توفر لنا مثل هذه الفرصة، فالمقارنة المعيارية وانتهاج منظومة قياس دولية شاملة ومنهجية ستمثل أداة فعالة ومهمة للتحسين.

التعليم والعولمة

لا شك أن تأثيرات العولمة ممتدة وبعيدة المدى، ومنذ عام 2000 والاقتصاد العالمي آخذ في التوسع على الرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية المتكررة التي تتسبَّب في تراجعه بالفعل، وعلى الرغم من نظرته إلى العولمة باعتبارها عملية حسابية محصِّلتها صفر، على اعتبار أن النمو الاقتصادي لدولة ما قد يأتي على حساب دولة أخرى.

وبالنظر إلى الحقائق الاقتصادية الجديدة والتغيُّرات السريعة في سوق العمل بسبب تأثيرات العولمة والتقدم التكنولوجي، فإن ذلك يستدعي إدخال تغييرات مهمة ومؤثرة في نظامنا التعليمي، وتعني أيضًا الزيادة السريعة للنمو الاقتصادي للأسواق الناشئة أن هناك حاجة إلى إعداد الطلاب للوظائف التي تتطلَّب مهارات جديدة.

دور التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي:

يساعد رأس المال البشري المتميز تعليميًّا على التفوُّق الاقتصادي وزيادة النمو والاستفادة من العولمة والتوسُّع في الأسواق، وفي العقدين الماضيين ركَّزت الدول في جميع أنحاء العالم على توسيع نطاق التعليم باعتباره السبيل إلى زيادة رفاهية الأفراد والحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وفي إطار مبادرة توفير التعليم للجميع التي تبنَّتها 164 دولة في عام 2000، وتعد أحد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، اشتركت الدول في السعي إلى تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع في كل دولة، وبخاصة الدول الفقيرة، وتؤكد كل هذه الجهود دور التعليم في تشكيل مجموعة من المواهب التعليمية التي ستساعد على النهوض الاقتصادي في كثير من الدول.

المقارنات الدولية ومدى فاعليتها:

نسأل أنفسنا دائمًا عن مدى صحة التقييمات الدولية وفاعليتها، وهل يمكننا حقًّا استخدامها لمقارنة الأداء التعليمي مع الدول الأخرى؟ وفي هذا الإطار من المهم أن نشير إلى أن الاعتراض على استخدام التقييمات الدولية في مقارنة الأنظمة التعليمية يعود إلى بعض الافتراضات الخاطئة إلى حد كبير، ومن هذه الافتراضات أن بعض الدول قد تختبر مجموعات أكثر تحديدًا من دول أخرى، مما يجعل معايير التقييم غير موحَّدة ولا يمكن الاستفادة منها، ولكن بفضل تقنيات تحديد الفئات التي يشملها التقييم واتجاه الدول إلى التعليم الشامل، فإن النتائج ستكون أكثر عمومية وستشمل طلاب المدارس العامة والخاصة والمهنية والطلاب أصحاب الهمم، وحتى الطلاب غير الناطقين باللغة الأصلية.

تأثير التنوع على المقارنات الدولية:

قد يحتج البعض بأن المقارنات الدولية قد لا تقدِّم نتائج حقيقية، إذا كانت المقارنة بين دول بها قدر كبير من التنوُّع مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى أقل تنوعًا، لكن يبدو أن عامل التنوع لا يُعد مؤثرًا في المقارنات التعليمية، لأن انعدام التنوع ليس ضمانًا للنجاح التعليمي، بما أن دولة مثل فنلندا حقَّقت نتائج منخفضة في بعض الأحيان رغم تجانسها الثقافي، إذ قد تُعزى مثل هذه النتائج إلى سياسات التعليم المطبَّقة في العشرين عامًا الماضية.

الحاجة إلى إدراك مستوى تعليمي عالمي:

يجب عدم تمييز النظام التعليمي المتميز فقط بمعدلات التخرُّج في المدارس الثانوية والجامعات لكن أيضًا بجودة النتائج التعليمية وما إذا كان المحتوى والمهارات يعدان الطلاب بشكل ملائم لبيئة عالمية سريعة التغير، ولقد تغيَّر السياق العالمي، وتغيَّرت المعايير التعليمية العالمية، وتغيَّرت أيضًا المهارات اللازمة للنجاح في عصر اقتصاد المعرفة، وفي الوقت الذي يتغيَّر فيه العالم على نحو كبير، يبقى التعليم الجيد أفضل وسيلة لدينا لإعداد الجيل القادم لمواكبة عالم سريع التغير.

ما الذي يمكن أن نتعلَّمه من المقارنات الدولية؟

تقدِّم المقارنات الدولية إلى الآباء والمعلمين وصناع القرار في مجال التعليم، معلوماتٍ حول كيفية إعداد المدارس لطلابها، بالإضافة إلى المساهمة في تقييم التقدم التعليمي الذي يسمح للدول، على سبيل المثال، مقارنة أداء المعلمين مع دول وأماكن أخرى، لكن المقارنات الدولية تمكِّننا من النظر إلى الأداء التعليمي في سياق أوسع بكثير، وفي الماضي كانت مثل هذه المقارنات ذات أهمية كبيرة للأكاديميين، لكن في عصر اقتصاد المعرفة أصبحنا جميعًا نحتاج إلى هذه المعرفة، فعلى سبيل المثال: تعطينا نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة مؤشرات لما هو ممكن في مجال التعليم، وتسمح لنا مثل هذه الاختبارات بتطوير قواعد بيانات واسعة النطاق تساعدنا على رصد التغييرات المهمَّة في قطاع التعليم وتمكين الدول من قياس تقدمها مقارنةً بأنجح أنظمة التعليم في العالم.

قصص نجاح حول العالم

كانت الأنظمة التعليمية في الماضي تركّز على إطارها الداخلي، لكنها أدركت أن ليس هناك دولة واحدة لديها كل الإجابات للتحدّيات التعليمية التي ينتجها اقتصاد المعرفة وعالم الابتكارات الجديد، وبالتالي فنحن بصدد سوق عالمية جديدة للأفكار التعليمية تتطوّر يوميًّا، وبالنظر إلى الدول التي حققت نهضة في قطاع التعليم، سنجد كثيرًا من قصص النجاح التي ينبغي علينا دراستها للوصول إلى فهم أكثر وضوحًا لأوضاع التعليم على مستوى العالم واستلهام التجارب الناجحة وتطبيقها على أنظمتنا التعليمية، فمن الممكن استنساخ التجارب من دولة إلى أخرى.

نماذج لتبادل التجارب بين الدول:

تم تطوير منهج الرياضيات المستخدم في سنغافورة باستخدام تحليل أبحاث الرياضيات من جميع أنحاء العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمت صياغة قانون التعليم الإلزامي الصيني بالاسترشاد بما هو مطبّق في الولايات المتحدة، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية درست دول أوروبية عديدة تجربة المدارس الثانوية الأمريكية الشاملة كطريقة أفضل لتقديم فرص تعليمية متكافئة، وفي الوقت الحالي تهتم دول كثيرة بنمط التعلم البنائي المطبّق في بعض المدارس الأمريكية لجعل اقتصاداتها أكثر إبداعًا وتوجُّهًا نحو الابتكار.

دور التعليم في تقدم سنغافورة:

عندما حصلت سنغافورة على استقلالها في العام 1965، كانت جزيرة استوائية صغيرة تعاني فقر الموارد، وتشهد نموًّا سكانيًّا سريعًا، وصراعات محمومة بين المجموعات العرقية والدينية، حينها لم يكن هناك تعليم إلزامي، ولا يوجد سوى عدد قليل من خريجي المدارس الثانوية والجامعات والعمال المهرة، لكنها اليوم وجهة مميزة للتجارة والتمويل والتكنولوجيا، والآن صارت سنغافورة إحدى قصص النجاح العظيمة في آسيا، حيث تحولت من العالم الثالث إلى العالم الأول على مدى جيلين.

نتائج طلاب سنغافورة وفقًا للتقييمات الدولية:

حقّق طلاب سنغافورة نتائج مرتفعة في التقييمات الدولية في الأعوام الأخيرة الماضية، حيث احتلوا المرتبة الأولى عالميًّا في الرياضيات والعلوم في نتائج الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم في الأعوام 1995 و1999 و2003، والثاني في الرياضيات، والرابع في العلوم، والخامس في القراءة بنتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة في العام 2009. وقد بدأت هذه الرحلة نحو التميز نتيجة اهتمام الحكومة السنغافورية بالتعليم كأساس لبناء الاقتصاد وتعزيز الشعور الوطني، وعلى مدار 40 عامًا تمكّنت سنغافورة من رفع مستوى تعليمها إلى مستوى الدول الأفضل من بين الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد أن كانت في مصاف الدول غير المتطوِّرة.

التجربة الكندية وزيادة التحصيل في المدارس الحضرية والقروية:

تقع مسؤولية التعليم في كندا على الإدارات في 10 مقاطعات و3 أقاليم وليس على الحكومة الاتحادية، وتحقق كندا على الدوام نتائج مرتفعة في التقييمات الدولية، حيث جاءت في المراكز العشرة الأولى في الرياضيات والعلوم والقراءة في نتائج تقييمات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2009. وشهدت السنوات القليلة السابقة كثيرًا من الجهود التي بذلتها مقاطعات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية لتعزيز التحصيل العلمي والنتائج التعليمية وخفض عدد المتسرِّبين من المدارس الثانوية، وحقّقت مقاطعتان مختلفتان، هما ألبرتا وأونتاريو، نجاحًا ملحوظًا بشكل مثير.

الإصلاحات في ألبرتا وأونتاريو:

يشير نجاح الإصلاحات في ألبرتا وأونتاريو إلى ما يمكن أن تحقّقه القيادة القوية على مستوى الولاية أو المدينة، حتى دون مبادرة وطنية كبرى من الدولة المركزية، وتُظهر هذه الإصلاحات أيضًا أن الاستراتيجيات قد تحتاج إلى المرونة، بما يمكّنها من الاستجابة لسياق معيَّن. ركّزت طريقة ألبرتا على إجراء تحسينات واسعة عبر النظام بأكمله، بينما ركّزت أونتاريو على النتائج الأكثر استهدافًا في القراءة، والرياضيات، ومعدلات التخرج.

وأخيرًا كان التركيز الرئيسي بكلتا المقاطعتين، يتزايد بمرور الوقت، متمثّلًا في تعزيز قدرات المعلمين والقيادة في المدارس باتباع معايير عالمية للتحضير والتوجيه وتقييم الأداء والتطوير المهني. يعتقد قادة الإصلاح أن التغيير لا يمكن أن يكون مرتكزًا بالدرجة الأولى على المساءلة القائمة على الاختبارات، وأن بناء القدرات على مستوى المدرسة يعد عاملًا أساسيًّا للتحسين الفعلي في الفصول الدراسية.

برنامج التعليم الوطني في أستراليا:

تسجل أستراليا درجات مرتفعة كثيرًا في التقييمات الدولية، مقارنةً بالولايات المتحدة، على سبيل المثال، إلا أن أستراليا تقود مبادرات لتعزيز المنافسة على المستوى الدولي، بما يحقّق توقعاتٍ عالمية لجميع طلابها، وتعد أستراليا نظامًا فدراليًّا، تتمتّع فيه الولايات باستقلال ذاتي كبير، ومع ذلك وانطلاقًا من إدراك مدى سرعة تغير العالم وتنامي نطاق العولمة، اجتمعت الولايات والحكومة الفدرالية في خطوة جريئة لوضع نظام أكثر وطنية، بسبب الرؤية المشتركة التي تبلورت بشأن فوائد وضع معايير موحدة لجميع الطلاب وتنفيذها في إطار عملية سريعة وفعالة من حيث التكلفة.

العوامل المشتركة للأنظمة التعليمية الناجح

يعد تحسين المدارس من الأعمال الشاقة التي تتطلّب كثيرًا من الجهد، وتتبنّى الأنظمة المدرسية في كل مكان إصلاحات كثيرة في المناهج الدراسية أو الحوكمة أو التكنولوجيا، وغيرها، لكن غالبية هذه الإصلاحات لم تحقّق التغييرات الجوهرية المطلوبة بالفعل، وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تم تنفيذ إصلاحات عديدة في المدارس الأمريكية، باستثمارات كبيرة في الموارد، ومع ذلك ظل الأداء المدرسي العام ثابتًا، واستطعنا من خلال ذلك أن نعي أن التحدي الآن هو إنشاء أنظمة فعالة، فيجب أن نعمل على إنتاج عدد قليل نسبيًّا من المدارس الفعالة وليس على تحسين الآلاف منها.

العوامل المؤثرة في الأنظمة التعليمية:

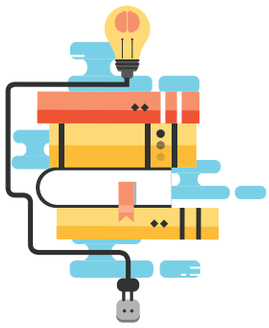

تختلف رحلة التعليم باختلاف الدول، إذ تؤثّر التقاليد الثقافية والتركيب الديموغرافي ومرحلة التطوُّر الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي في الأولويات ومجالات التغيير، وقد حدثت تغيُّرات كبيرة في مناطق مختلفة من العالم وعبر عديد من الثقافات المتنوِّعة وعديد من الأنظمة الوطنية والسياسية المختلفة، وتبقى هناك قواسم مشتركة بين الدول في إطار الجهود لزيادة معدلات التخرج ورفع مستويات الأداء والحد من فجوات الإنجاز.

المعلمون والمديرون المؤهلون:

عندما تقوم الدول بإنشاء أنظمة مدرسية لأول مرة، فإنها تركز في المقام الأول على نقل المهارات الأساسية إلى حد ما، وتكون أقل اهتمامًا بجودة التدريس مقارنةً بسعيها إلى توفير ما يكفي من المعلمين في المدارس، وفي إطار سعي الدول إلى تحقيق النجاح في ظل تنامي اقتصاد المعرفة العالمي، فإن أدوار المدرسين تتغير بسرعة، فالأنظمة التعليمية في هذه الدول تكون بحاجة إلى معلمين قادرين على تزويد الطلاب بمهارات التفكير المتميزة التي يحتاج إليها المهتمون بمجال المعرفة والتعامل بفاعلية مع مجتمع طلابي متنوع عرقيًّا، وتسخير التكنولوجيات الجديدة. يبدو أن هناك إجماعًا واسعًا أن الجودة الشاملة للنظام المدرسي تعتمد على جودة المعلمين، التي ترتكز بدورها على النظام الذي يدعمهم، دون النظر إلى استراتيجية الإصلاح المتبعة، وفي الدول الناجحة يتم التركيز على تعيين المعلمين، وإعدادهم، ودعمهم وتقييمهم.

أهمية القيادة الفعالة في المؤسسات التعليمية:

للاستفادة من تعيين معلمين متميِّزين، لا بد من وجود قيادة فعالة لجهود هؤلاء المعلمين، وتطبق الأنظمة التعليمية المتميزة منهجيات فعالة في هذا الصدد ترتكز على إعادة التفكير في تعيين وتدريب مديري المدارس وأدوارهم، فالمدارس تحتاج إلى قيادة فعالة تركز على النتائج.

تحفيز الطلاب:

تتسم الفصول الدراسية في سنغافورة أو الصين بالمشاركة المكثَّفة للطلاب في الحصص، بالإضافة إلى الوقت الذي يدرس الطلاب خلاله خارج المدرسة، ففي ظل هذا النظام تختفي جميع الأنشطة الحياتية ويهيمن عليها التعليم، فالجهد في هذه الحالة هو العامل الأساسي المحدد للنجاح وليس القدرات، ويأتي هذا التوجه جنبًا إلى جنب مع نظام الاختبار الذي يخلق حافزًا قويًّا للعمل الجاد والقيمة التي تمنحها العائلات للتعليم كطريق للصعود الاجتماعي، ولا شك أن كل ذلك يخلق دافعًا قويًّا للدراسة الجادة.

عوامل تحفيز الطلاب:

هناك أربعة أشياء يجب أن نفعلها لزيادة حوافز الطلاب ومشاركتهم: تعديل منظورنا لأهمية الجهد مقابل القدرات، وزيادة مكافآت الإنجاز الأكاديمي وتقديمها إلى الطلاب الأوائل فقط، وضمان حصول المعلمين على أفضل الممارسات في الفصول الدراسية من حيث التعليم والمشاركة، والموازنة بين التعليم والأنشطة الأخرى مثل مشاهدة التلفاز، والأنشطة الاجتماعية، والثقافية، وغيرها.

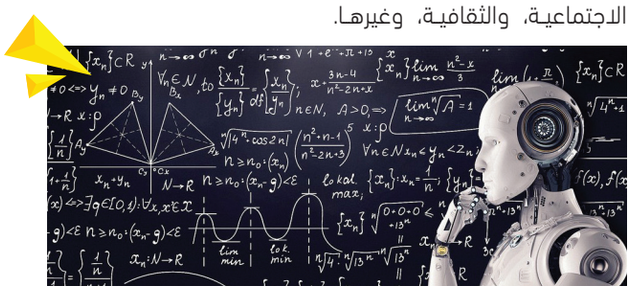

التوجُّه العالمي واستشراف المستقبل:

تحاول الدول المتميزة انطلاقًا من إدراك العالم المترابط الذي نعيش فيه، تطوير توجُّه عالمي بين معلميها وقادة المدارس والطلاب في تعليمهم ومناهجهم وبرامج الشراكة والتبادل بين المدارس الدولية، واستخدمت الدول التي لديها أنظمة تعليمية متطورة جميع الدراسات القياسية الدولية كوسيلة لتحسين أنظمتها من أجل الارتقاء بسلسلة القيم التعليمية الخاصة بها. وتعين الإدارات التعليمية في بعض الدول متخصصين مهمتهم فهم ومتابعة التطورات في الدول الأخرى وتقييم إمكانيات تطبيق هذه التطورات محليًّا، وترسل إدارات أخرى فرقًا متخصِّصة حول العالم لدراسة تجارب الدول المتميزة أو تحليل الأساليب والخبرات المختلفة، وقد أرسلت الصين، على سبيل المثال، فرقًا إلى 30 دولة لدراسة مناهجها قبل بدء جهود تحديث المناهج الدراسية.

اختلاف آليات تحفيز الطلاب:

تطبِّق كل مدرسة عددًا من الآليات، من بينها توفير معلمين خصوصيين وتشكيل مجموعات لرعاية الطلاب، تضمن مساعدتهم على النجاح أكاديميًّا، وتختلف الدوافع بين الطلاب من دولة إلى أخرى. في سنغافورة، على سبيل المثال، تدعم الحكومة المجموعات المجتمعية لمساعدة الأطفال والعائلات غير الناجحة في المدارس، كما تتناول تقييمات جميع المعلمين السنغافوريين عملهم وعلاقاتهم بأولياء أمور الطلاب.

في أونتاريو تم تطبيق نظام بيانات جديد في المدارس لتحديد الطلاب المعرَّضين لخطر التسرُّب، وعيَّنت المدارس موظفين للعمل مع الطلاب بشكل فردي لمساعدتهم في العثور على مسار للتخرج، وطورت المقاطعة تخصُّصات جديدة للمهارات العالية، حيث تعمل الدول الناجحة مع جميع الطلاب على تصميم مسارات متعدِّدة للتخرُّج وتحقيق معايير مرتفعة.

أهمية التوازن بين الإدارة المركزية والمناطق المحلية:

لا توجد طريقة واحدة لإدارة أنظمة التعليم على المستوى الوطني، ويجب العمل على إيجاد توازن بين السيطرة المركزية واستقلالية المناطق المحلية، وبصفة عامة: عندما يكون حجم الإنجاز منخفضًا ومتفاوتًا، تبقى هناك حاجة إلى تدخُّل حكومي قوي، ويعني ذلك التركيز على بناء قدرات المدارس وتوليد ثقافة معرفية مهنية يتم فيها تدوين أفضل الممارسات ومشاركتها، ومن الضروري تصميم سياسات وبرامج تعالج حالات ضعف الأداء بين الأطفال الأقل حظًا والأقليات مع توفير مهارات التفكير العليا والمناهج الدراسية الأوسع نطاقًا في ظل اقتصاد المعرفة.

تطوير المعلمين ومديري المدارس

عندما يصف الطلاب معلميهم الذين كان لهم الأثر الأكبر فيهم، فإنهم يشيرون دائمًا إلى من كانوا يهتمون بشغفهم ويحفِّزونهم لبذل قصارى جهدهم، لكن كيف نجد مثل هؤلاء المعلمين؟ هذا بالطبع هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول في جميع أنحاء العالم في سعيها إلى تطوير نظم تعليمية من الفئة الأولى لإعداد الطلاب لاقتصاد المعرفة سريع التغير في القرن الحادي والعشرين.

وبينما تحاول الدول زيادة معدَّلات الوصول إلى التعليم والإنجاز الأكاديمي، فهناك نقاشات كبيرة حول كيفية تصميم بنية أساسية صحيحة للسياسات، لكن حتى أفضل السياسات لا يمكن أن تنجح دون موظَّفين مؤهلين ومكرسين ومهنيين لتنفيذ تلك السياسات، لذا فإن أمورًا مثل جودة المدرس، أصبحت أساسية بالنسبة إلى الجهود التعليمية في كل دولة.

تأهيل معلمي القرن الحادي والعشرين:

لا تقيد معظم الدول الاشتراك في برامج إعداد المعلمين، إلا أن هذا النهج قد يؤدي إلى زيادة نسبة المعلمين المرشحين للمشاركة، وقد يواجه الخريجون المؤهلون للعمل في القطاع التعليمي صعوبة في إيجاد وظائف، وتميل الدول المتميزة أن تطبِّق آلية أكثر انتظامًا في برامج تعليم المعلمين، إما بإدارة عملية التوظيف والاختيار مباشرةً وإما بتحديد معايير الاختيار، وإما بالحد من عدد الأماكن المتاحة في برامج تدريب المعلمين، ما يجعل المهنة أكثر جاذبية للمرشحين الموهوبين للغاية، ويساعد في تحسين معدلات التوظيف، لكن هناك قلقًا عالميًّا من أن الكليات المتخصصة في التعليم، دون النظر إلى آلية الاختيار، لا تستجيب بسرعة كافية للتغييرات العالمية، وتغير الاحتياجات التعليمية، فتدريب المعلمين يعد نظريًّا للغاية، وتتعرَّض الجامعات للانتقاد لعدم تحملها مسؤولية جودة خريجيها.

تأثير جودة المعلمين على الأنظمة التعليمية:

أصبح التحدي أكثر صعوبةً مع تغيُّر دور المعلمين، فالدول التي ما زالت في المراحل المبكِّرة من تطوير التعليم، والتي تركِّز على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي والإعدادي، ونقل المهارات الأساسية، تعدُّ أقل اهتمامًا بجودة قوة التدريس مقارنةً بوجود عدد كافٍ من المعلمين في الفصول الدراسية، لكن مع دخول الدول إلى عصر اقتصاد المعرفة والسعي إلى إعداد طلابها من أجل اقتصاد يعتمد على الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، فهم بحاجة إلى معلمين قادرين على إعداد الطلاب بأنواع المهارات المعرفية التي يحتاجون إليها ليعملوا في مجال المعرفة، ويبدو أن هناك إجماعًا عالميًّا على أنه دون النظر إلى استراتيجية الإصلاح التي يتم اتباعها، لا يمكن لنوعية نظام المدرسة أن تغفل جودة معلميها.

المنهجيات المختلفة لتدريب المعلمين:

تتبنى الدول منهجيات مختلفة لتحديث إجراءات تدريب المعلمين، ومن الدول التي تطبق برامج جيدة لإعداد المعلمين، فنلندا وسنغافورة، ففي فنلندا يجب على جميع المعلمين باستثناء مدرِّسي مرحلة الروضة أن يكونوا حاصلين على درجة الماجستير بعد الدراسة لمدة عامين.

تتبنَّى فنلندا منهجية تدريب المعلمين القائمة على الأبحاث، ويتعلَّم الطلاب كيفية تصميم وإجراء الأبحاث الأصلية في الفصول الدراسية، ويتم اختيار وتدريب المعلمين المشرفين على نحو خاص لضمان قدرتهم على وضع نموذج لممارسات فعالة وتدريب معلمين جدد، ويتم أيضًا إجراء إعداد موسَّع لتقييم الطلاب، وتقديم تعليمات مختلفة لأصحاب الهمم وتطوير المناهج الدراسية، ومعرفة المحتوى التعليمي، بما في ذلك التعليم التعاوني القائم على حل المشكلات، فجميع هذه المهارات يحتاج إليها المعلمون في المدارس الفنلندية.

مجموعات دراسة المناهج:

يتعلم المعلمون عبر مجموعات دراسة المناهج كيفية تقديم مفاهيم الرياضيات، واستخدام نهج طرح الأسئلة بمهارة لمناقشة أفكار الرياضيات، بما في ذلك الأفكار غير الصحيحة، ومراجعة المفهوم الأساسي مرة أخرى في النهاية، وتمثل هذه المجموعات آلية للتأمل الذاتي للمعلم بالإضافة إلى أداة للتحسين المستمر.

وغالبًا ما تتوَّج هذه العملية بأنشطة بحثية عامة كبيرة. على سبيل المثال: عندما أضيف موضوع الخلايا الشمسية إلى مناهج العلوم الأساسية في اليابان، لم تقدم الإرشادات الوطنية سوى أهداف التعلم، وحينئذٍ استعرضت مجموعات المعلمين والباحثين في جميع أنحاء البلاد مواد البحث والمناهج الدراسية وجربت أفكارًا بخصوص أساليب التدريس في الفصول الدراسية.

فوائد برامج إعداد المعلمين:

هناك معايير واضحة لما يجب أن يعرفه الخريجون وما يستطيعون تنفيذه بخصوص كل مجال دراسي، وتساعد برامج إعداد المعلمين على فهم كفاءات المعلم الأولية، وهناك مزيد من التركيز على الممارسة الإرشادية في بيئات الفصول الدراسية منذ البداية، وتشارك مؤسسات تدريب المعلمين أكثر في توجيه المعلمين المبتدئين في المدارس.

التطوير المهني:

يقول مالكوم جلادويل، الكاتب والصحفي الكندي: «يحتاج المهنيون إلى 10.000 ساعة تقريبًا قبل اكتساب الخبرة الكاملة في أعمالهم»، واليوم وفي ظل تحديث متطلَّبات التعليم باستمرار، فإن أفضل برامج إعداد المعلمين لا تستطيع إعداد المعلمين لجميع التغييرات والتحديات التي ستقابلهم طوال حياتهم المهنية، لذلك تعد استمرارية التطوير المهني من البداية حتى الوصول إلى مستوى الممارسة المتقدمة من الأمور الضرورية للتدريس والتعلم الفعال. تظهر الدراسات الاستقصائية الدولية تباينًا كبيرًا في مدى استفادة المعلمين في مجال التطوير المهني.

تحديث المناهج والتعليمات والتقييمات

نميل جميعًا إلى تخيُّل أن المنهج الذي كان موجودًا عندما ذهبنا إلى المدرسة يجب أن يكون مستمرًّا إلى اليوم، وقد كان ذلك مريحًا لجميع المدرسين والخبراء الأكاديميين والآباء، ولكن بما أن المناهج الدراسية في القرن التاسع عشر في العصر الزراعي قد مهدت الطريق لمناهج علمية وفنية أكثر بعد الثورة الصناعية، فإن العالم الرقمي وعالم القرن الحادي والعشرين سيتطلَّبان معارف ومهارات مختلفة من طلابنا.

يحتاج التقييم أيضًا إلى إصلاح رئيسي، وقد كان نهج الولايات المتحدة تجاه التقييم مختلفًا تمامًا عن النهج المتبع في الدول المتميزة، ومن خلال الاعتماد بشكل جزئي على المقاربات الدولية تبيَّن أن الإفراط في الاعتماد على اختبارات الاختيار من متعدِّد من العوامل التي تقلِّل من جودة التعليم الأمريكي.

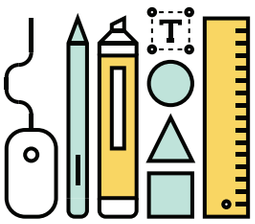

صياغة معايير للغة الإنجليزية والرياضيات:

تحت رعاية مجلس كبار مسؤولي المدارس العامة وجمعية المحافظين الوطنية وشركة آتشيف، كُلِّفت لجان المعلمين والخبراء الأكاديميين بصياغة معايير للغة الإنجليزية والرياضيات، وكان الهدف وضع معايير «أقل عددًا، وأكثر وضوحًا، وأعلى مستوى» استعدادًا للجامعة والحياة الوظيفية.

صدرت مسوَّدات مجلس كبار مسؤولي المدارس العامة للنقاش المجتمعي في عام 2009، وعلى نحو ما تمكَّنت اللجان من التغلُّب على المناقشات المثيرة للجدل حول المناهج الدراسية التي تتوزَّع على الاختصاصات المتعلقة بها، واتفقت الولايات التي تتبنى المعايير الأساسية المشتركة على أن تشكل هذه المعايير 85% من المعايير التعليمية في الرياضيات واللغة الإنجليزية على مستوى الولاية، مع ترك نسبة 15% من المعايير للاختيار المحلي، وتؤكد معايير اللغة الإنجليزية تعقيد النصوص، انطلاقًا من الاعتقاد القائل إن النصوص التي يقرؤها أغلب طلاب اليوم ليست بدرجة التعقيد الكافية كي تعدَّهم للجامعة والحياة المهنية.

وضع معايير ذات فئة عالمية:

في أواخر القرن العشرين بدأت الدول في ممارسة مزيد من التأثير بوضع معايير أكاديمية للطلاب في مواد مختلفة، وفي بعض الأحيان حسب مستويات الصفوف الدراسية، وكان هناك تاريخ طويل من المحاولات غير الناجحة لوضع معايير وطنية. في عام 1959 دعا الرئيس الأمريكي الراحل دوايت أيزنهاور إلى أهداف ومعايير وطنية للتعليم.

وبعد تلك المحاولات ألزم القانون التربوي الأمريكي «لا يتخلَّف طفل عن التعليم» (No Child Left Behind) الذي صدر في يناير 2002، المدارس والولايات بتقديم تقارير مرحلية سنوية، وبدأت وزارة التعليم في تطبيق برنامج التقييم القومي للتقدُّم التعليمي، وأوضحت هذه الجهود أن هناك اختلافاتٍ كبيرة في المعايير ودرجات الكفاءة بين الولايات، والمفارقة أن بعض الولايات كانت تفرط في تبسيط مستويات الإتقان لتلبية متطلَّبات برنامج التقييم القومي للتقدم التعليمي.

مهارات جديدة لمجتمعات الابتكار العالمية

إن الأطفال الذين يدخلون مرحلة رياض الأطفال في هذه الأيام، من المتوقع أن يتخرجوا في المدرسة الثانوية حوالي عام 2024 وسيكونون على قوة العمل حتى عام 2070، وبالتأكيد التعليم الذي يتلقَّونه اليوم يجب أن يعدهم لهذه الحياة، وفي غالب الأحيان نعلِّم الطلاب لتلبية متطلَّبات اليوم أو حتى الأمس دون النظر إلى متطلَّبات الغد. لا أحد لديه أي فكرة عن المستقبل، لكن هناك بعض الاتجاهات التي يمكن توقعها، ومن المحتمل أن تكون مؤثرات رئيسية على المجتمعات والاقتصادات في المستقبل، وتتطلَّب أنواعًا مختلفة من المعارف والمهارات.

وتمثل هذه الأمور قضايا أساسية في النقاشات التعليمية في جميع أنحاء العالم، لذلك فإن المعلمين والمبدعين في دول عديدة لديهم الكثير للمشاركة مع نظرائهم الدوليين والكثير لتعلُّمه بشأن المهارات الجديدة التي تعدُّ الأجيال الجديدة للمستقبل، وعالم الابتكارات المتسارعة الذي ينتظرهم.

تشكيل المستقبل

تتسارع وتيرة التغيير في عالمنا باطراد، حيث تتغير الاقتصادات والمجتمعات والتكنولوجيا، والمثير أن مدارسنا قد تبقى محتفظة بقدر من التشابه مع تلك الموجودة في حقبة أخرى، ومع أننا لا نستطيع توقُّع ما ستكون عليه الوظائف خلال 20 عامًا، فنحن مدينون لطلابنا بمحاولة إعدادهم لعالم الغد الجديد الذي لا يمكن التنبؤ به، ونحتاج إلى أن يتحلَّى جميع طلابنا بالمعارف والمهارات وفهم المناهج كي يكونوا قادرين على التنافس والتعاون مع أقرانهم حول العالم.

أهمية المبادرات للاستعداد للمستقبل:

حتى نستعد للمستقبل ونسهم في تشكيله، يجب أن نتجه إلى إطلاق مبادرات في مجالات عديدة ومتنوعة، لكن هذه المبادرات لن تقدم المردود المنتظر ما لم يتوافر النظام الملائم لذلك، ولأن تحقيق تقدم ملموس قد يستغرق ما لا يقل عن 5 إلى 10 سنوات، فإن النجاح يتطلَّب إحساسًا واضحًا بالغرض الأخلاقي من المبادرة، ووجود دعم سياسي قوي ومستمر، وقيادة فعالة على مستويات عديدة، وتركيزًا على بناء قدرات المعلمين في المدارس لمواصلة العمل، بالإضافة إلى التحسينات، واستخدام الأدلة لتوجيه التدخُّلات، والتوجُّه المستمر نحو المستقبل.

التكنولوجيا والابتكار:

لا تعدُّ التكنولوجيا حتى الآن محركًا رئيسيًّا للتحسينات التعليمية في البلدان المتميِّزة، وقد أكدت بعض الدراسات أن المبالغ الضخمة التي أنفقتها الحكومات لتزويد المدارس بالتكنولوجيا وتوفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يحقِّق الأثر الإيجابي في التحصيل الدراسي كما كان يعتقد مؤيدو استخدام التكنولوجيا في التعليم، ومع ذلك يبدو واضحًا أن التكنولوجيا تغيِّر جميع جوانب الحياة المعاصرة، وبخاصة لدى الشباب، لكن المؤكد أن التكنولوجيا تساعد على تحقيق أمور كثيرة في المدارس، حيث تسمح للطلاب بإجراء تجارب مخبرية عبر الإنترنت، حتى إذا لم تكن مدارسهم تستطيع توفير أجهزة مخبرية بانتظام، وتساعد كذلك على توفير مواد المناهج الدراسية المتميزة لأي مدرسة أو طفل في أي مكان، وباختصار: يمكن أن توفر التكنولوجيا كثيرًا من القدرات للطلاب والمعلمين، ويمكن أن تحسِّن الممارسة التعليمية، إذا تم استخدامها على نحو صحيح.

كيف نتعلَّم في عالمنا الجديد:

ترى كيف نتعلَّم؟ يبقى هذا السؤال مطروحًا دائمًا أمامنا جميعًا، إلى جانب أسئلة أخرى، أهمها كيف نتجنَّب أن تصبح أفكارنا عتيقة ومنعزلة؟ هل نحن في موقع يؤهِّلنا للتحسُّن المستمر الذي سيتطلَّبه العالم الحديث؟ لا يمكننا التنبُّؤ بالتغييرات التي تتطلَّبها العولمة والتكنولوجيا، ومع ذلك لا ينبغي أن تعزل أي دولة نفسها عما وصل إليه العالم في قطاع التعليم إذا أرادت التحضير للمستقبل.

يمكن أن تساعدنا برامج التبادل الدولية للمعلومات والخبراء على فهم خبرات الآخرين وتكييفها مع أوضاعنا الخاصة، كما يمكن لهذا التفاعل بين الثقافات أن يساعد قادة التعليم على فهم المنافسة التي ستواجه طلابنا في السنوات المقبلة وإعدادهم لدورهم كمواطنين في عالم مترابط.

نبذة عن المؤلف

فيفيان ستيوارت هي كبيرة مستشاري التعليم والنائبة السابقة لرئيس جمعية آسيا، حيث كانت تقود جهودًا وطنية لإعداد الطلاب والمعلمين الأمريكيين للقرن الحادي والعشرين، وعملت مع المدارس في جميع أنحاء البلاد لتوسيع الخبرات التعليمية للطلاب لإعدادهم للعمل والمواطنة العالمية.

وقبل الانضمام لجمعية آسيا، شغلت ستيوارت منصب مدير برامج التعليم في مؤسسة كارنيجي بنيويورك، حيث أسهمت في وضع مبادرات لتحسين تنمية الطفولة المبكرة والشباب، وشغلت وظيفة باحث زائر في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا، وهي كاتبة معروفة دوليًّا في مجال التعليم، وتشغل عضوية مجالس إدارة عدد من منظَّمات التعليم الوطنية.

وحصلت ستيوارت على درجة البكالوريوس والدراسات العليا من جامعة أكسفورد، وفي عام 2007 حصلت على جائزة هارولد ماكجرو عن إسهاماتها في مجال التعليم الدولي.

مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم
لـــلأداء التـــعليـــمي المتـــمـيـــز
Hamdan Bin Rashid Al Maktoum Foundation
for Distinguished Academic Performance

رقم الهاتف: +971 45013333
صندوق البريد: 88088
رقم الفاكس: +971 45013300
البريد الإلكتروني: info@ha.ae